

ولم يزل الاسلام وايماء اليه تصحيحهم لاهل اقطار الارض وتخذل من سلوك سبيلهم
واقفا آثارهم من جميع طوائف هذه الملحة قال ابو بكر المطر طوشي في خطبة كتابه في تحريم
الكهنة رب العالمين والعاقر للمؤمنين والاعدوان الاعلى الظالمين وسأل الله ان يرسل
الحق حقا فتيحه والباطل باطلا فنتجته وقد كان الناس فيما مضى يستترهم
بالمصيبة اذا وقع ثم يستغفروا الله ويؤمروا بالحق وقال العلم وننا فضل الله
حق صا واحد هم باقى العصية جهاراً ثم انزاد الامراد با راحتي بلغنا ان طائفة من
احواننا المسلمين دفنا الله واياهم استقر لهم الشيطان واستغوى عقولهم في الاغما
في الله وسامع الطفلة والنقيب واعتقدت الذين الذين يقرهم في الله وجاهر
بجماعة المسلمين وسأل سبيل المؤمنين وحالنا الفقير والعلما وجملة الدين
ومن يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى
نصله جرحهم وساق مصير فر ابيات اوضح الحق واكشف عن شبه الباطل بالحق
تضمنها كتابه وسنزل رسول الله ابا بكر افاض العلم الذين تدور القلوب عليهم في
اقاصي الارض ودانها حتى تعلم هذه الطائفة انها تدخلت علماء المسلمين في
بدعتهم والله في الكفر فيهم ثم قال اما ما كثر فانه نهي عن الغنا وعن استماعه قال
اذا اشترى جاريزه فوجدتها سفينة فلان يردها بالعبث وسيل ما كثر عما رخصت
اهل المدينة من الغنا فقال انما يفعل عندنا الفساق قال واما ابو حنيفة فانه يكره
الغنا ويجعل من الذنوب وذكر مذهبه اهل الكوفة سفیان وحماد وابرار
والشعبي وغيرهم لا يختلف بينهم في ذلك ولا تعلم خلافا ايضاً بين اهل البصرة
في المنع منه قلنا مذهبنا حنيفة في ذلك من اشد المذاهب وقوله فيها غلط الاقوال
لوقد صرح اصحابه بتحريم سماع الملاهي كلها الزمار والدفصحة والضرير بالقبض
فصرحوا بان مصيبة يوجب فسق وترويه الشاهادة وابلغ من ذلك قالوا ان السماع
فسق واللذنية كفر هذا الغظم وروا في ذلك حديثاً لا يصح رفعه قالوا ويجب
عليه ان يجتهد في ان لا يسمعها اذا مر بها وكان في جوارحه وقال ابو يوسف في دار
يسمع منها صوت المصارف والملاهي او دخل عليهم بغير اذنين لان النهي عن المنكر

فنجيبه

الفسيق

حسب

الهل

فلو لم

فلو لم يجز الدول بغير اذن لا تمنع الناس من اقامة الفرض قالوا وينقدم اليه القاه
اذا سمع ذلك من دارة فان اصرح بسببه وضربه بسياطه وان شأنا نجه عن ذلك و
اما الشافعي فقال في كتابه جاد بالقضاء ان الغنا هو مكره يشبه الباطل والمحال من
استكره منه فهو سفينة ثم شأنا لله وصرح اصحابه لعارونك بذهبه تحريمه وانكروا
علام من نسب اليه حمله كالفاضي لبي الطيب والطبري والشيخ ابي اسحق وابن الصباغ قال
الشيخ ابو اسحق في النسب ولا تمنع يعني الاجارة على منفعة محرمة كالغنا والزمر
حمل الحرام ولم يذكر فيه خلافاً وقال في المذهب ولا يجوز على المنافع المحرمة لانه محرم فلا
يجوز اخذ العوض عنه كالهيئة والدم فقد تضمن كلام الشيخ امور احدها ان منفعة
الغنا يجوز اخذ العوض عنه كالمدينة والثاني ان الاستبجاء علم باطل الثالث ان اكل اللبالب لكل
مال باطل بمنزلة اكله عوضاً بدلا عن الهيئة والدم الرابع ان لا يجوز للرجل بذل ماله
للغني ويحرم عليه ذلك فانه بذل ماله في مقابلته محرم وان بذله في ذلك كذله في مقابلته
الدم والهيئة الحاسن ان الزمر محرم وان كان الزمر الذي هو اخفا لا لله هو صراما
كيفية بما هو اشده من كالعوز والطبور والبراع ولا ينبغي لمن شتم راحة العلم ان يتوقف
في تحريم ذلك فاقول ما فيه ان من شعرا الفساق وشار في الخيوط وكذا كذا قال ابو بكر
الذوايدي في روضته القسم الثاني ان يغني ببعض الاخذ الغنا هو من شعرا شاركي
الخمر وهو مطرب كالغناء والعوز والصنم وسائر المعازف والاوتار محرم استمعا
عه واستعماله قال في البراع وجمان صحح البغوي التحريم ثم ذكر عن الخليل الجواز
قال والصحيح تحريم البراع وهو الشبابة وقد صنفاً بالقاسم الدولعي كتابا في
تحريم البراع وقد حكى ابو عمرو بن الصلاح الاجماع على تحريم السماع الذي جمع
الدف والشبابة فقال في فتاويه واما اباحة هذا السماع وتحليله فليعلم ان الدف
والشبابة والغنا اذا اجتمعت فاستماع ذلك حرام عند ائمة المذاهب وغيرهم من
علماء المسلمين ولم يثبت عن احد من يعتد بقوله في الاجماع والاختلاف اباحة هذا
السماع والخلاف المنقول عن بعض اصحابنا في انما ينقل في الشبابة مفردة
والدف مفردة فمن لا يحصل الا بتامل رجاء اعتد بخلاف ابي الشافعيين في هذا
السماع الجاهل هذه الملاهي وذكر وهم بين من الصابرية تناوي عليه ادلة الشرع